

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة  
المعهد: معهد الحقوق  
القسم: قسم الحقوق

دروس على الخط في مقياس  
حقوق الإنسان  
موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر  
قانون جنائي

من إعداد:

د/ سليني محمد الصغير

السنة الجامعية: 2025/2024

## المحاضرة الخامسة: مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان

يقصد بالمصدر الوسيلة أو الإجراء لخلق القاعدة القانونية، أو المنبع الذي تستقى منه القواعد قوتها الإلزامية<sup>1</sup>، وعلى اعتبار أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يعد فرعاً من فروع القانون الدولي العام، فإنه يخضع للأحكام العامة التي تنظم روافد ومصادر القانون الدولي العام التي جاء ذكرها حصرياً في المادة: 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ويعني ذلك أنه إذا لم توجد قاعدة قانونية محددة في القانون الدولي لحقوق الإنسان يتم الرجوع إلى القواعد القانونية العامة في القانون الدولي العام، ومصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان تنقسم إلى مصادر رسمية (المطلب الأول) ومصادر احتياطية (المطلب الثاني).

### **المطلب الأول: المصادر الرسمية للقانون الدولي لحقوق الإنسان**

يذهب البعض إلى أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية يلتقيان في نقطة حيوية واحدة هي قواعد القانون الدولي العرفية والاتفاقية<sup>(2)</sup>، واللذان يستمد منهما القانون الدولي لحقوق الإنسان أحكامه وأهدافه، إضافة إلى المبادئ العامة للقانون، وهو ما سنتناوله ضمن الفروع التالية:

### **الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية**

لقد حظي المجتمع الدولي بمجموعة كبيرة من القواعد الاتفاقية والتي كانت في غالبيتها العظمى قواعد عرفية تعتبر انعكاساً للمبادئ الإنسانية المعترف بها عالمياً أي أن إرادة الدول أعضاء الجماعة الدولية تعد بالامتياز المصدر الخلاق والشارع لقواعد القانون الدولي العام.

وبالنظر إلى الاتفاقيات الدولية وباعتبارها في الوقت الحالي المصدر المكتوب الأول لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، نجد أن هناك معاهدات خاصة يستلهم منها القانون الدولي لحقوق الإنسان قواعده بصفة مباشرة.

<sup>1</sup> - ناظر احمد منديل، المرجع السابق، ص33.

<sup>2</sup> - عمر سعد الله واحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2005، ص11.

## أولاً: المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية العامة

تجد حقوق الإنسان مصادرها في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان حيث نقصد بالشرعة الدولية بالأساس ذلك النظام الأساسي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يتعلق بمجموعة من الحقوق تضمنتها مجموعة من المواثيق الدولية لا سيما كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والبروتوكولين الملحقين بهما.

تلك المواثيق والاتفاقيات تتسع دائرة مجالها لتشمل الأسرة الإنسانية بمجملها دون أن تتقيد بإقليم معين أو بحق محدد أو نطاق زمني.

**1- ميثاق منظمة الأمم المتحدة:** جاء هذا الميثاق بما ينص على احترام وتعزيز حقوق الإنسان فمن خلال استعراض نصوصه، نجد أنه تناول حقوق الإنسان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بعمل أجهزة منظمة الأمم المتحدة، وهذا ما جاء النص عليه في: (الديباجة – المواد: م1- م10- م13 - م55- م56- م62- م64- م66- م68، و المادة 76)<sup>3</sup>.

**2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** وقد صدرا لإعلان العالمي لحقوق الإنسان في: 10/12/1948، حيث أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بموجب اللائحة رقم: 217، وقد تم التصويت عليه من طرف 48 دولة بالإيجاب وامتنعت 08 دول عن التصويت.

وجدير بالذكر أن لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هي التي قامت بتحضير الإعلان مستلهمة في ذلك ما ورد في إعلان الاستقلال الأمريكي وإعلان حقوق الإنسان والمواطن للثورة الفرنسية<sup>4</sup>. وشمل الإعلان:

- الحقوق المدنية والسياسية، المواد: (م1 – م21).
  - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواد: (م22 - م28).
  - حقوق وواجبات الدول، المواد: (م29 - م30)<sup>5</sup>.
- 3- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:** تم اعتماد هذا العهد<sup>6</sup> في 16 ديسمبر 1966 وكان تاريخ بداية النفاذ في 23 مارس 1973، وتضمن العهد قائمة واسعة من

<sup>3</sup>- سلوان رشيد سنجاري، حقوق الإنسان في ظل الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2016، ص25-29.

<sup>4</sup>- عمار عنان، محاضرات في حقوق الإنسان، محاضرات منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2012/2013، ص18.

<sup>5</sup>- إنضمت الجزائر إلى مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بموجب دستور عام1963.

الحقوق مقارنة مع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (حقوق الأقليات... إلخ)<sup>7</sup>.

أ- **لجنة خبراء حقوق الإنسان**: وبغرض إعطاء فعالية لاحترام بنوده تضمن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، لا سيما في مادته 28 إنشاء لجنة فرعية لحقوق الإنسان يطلق عليها تسمية "لجنة خبراء حقوق الإنسان"، (يتمثل دورها في تلقي الشكاوى ودراسة التقارير).

ب- **البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية**: نص هذا البروتوكول جاء في شكل إتفاقية مستقلة تهدف إلى تطبيق أحكام العهد<sup>8</sup>، والدول التي تصبح أطرافاً متعاقدة فيه تقر بأن لجنة خبراء حقوق الإنسان لها الاختصاص بتلقي ودراسة التبليغات الواردة من الأفراد التابعة لاختصاصهم والذين يدعون أنهم ضحايا لانتهاكات لأحد الحقوق المكرسة في العهد.

4- **العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**: تضمن هذا العهد<sup>9</sup> قائمة واسعة من الحقوق (الحق في العمل، الحق في التمتع بظروف عمل عادلة ..) ويتضمن المصادقة أو الانضمام للعهد التزام الدول بالعمل بكل ما في وسعها لتطبيق أحكامه<sup>10</sup>.

#### ثانياً: الاتفاقيات الخاصة

تتميز مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان بأنها قانون تعاهد، وهو الذي يشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان المنصوص عليه في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والذي تلزم به الدول بموجب الاتفاقيات المعقودة بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف وهي تلك الموائيق التي صدرت في شكل معاهدات دولية وتنقسم إلى ثلاث (03) فئات، موائيق خاصة بحقوق محددة (أولاً)، موائيق خاصة بحماية فئة محددة (ثانياً)، موائيق خاصة تطبق على نطاق زمني أو مكاني محدد (ثالثاً).

#### 1- موائيق خاصة بحقوق محددة: وتشمل:

أ- **إتفاقية منع الرق**: وقعت في جنيف يوم 25 سبتمبر 1926، تاريخ بدء النفاذ: 9 مارس 1927، وفقاً لأحكام المادة 27، وقد عدلت هذه الإتفاقية بالبروتوكول المحرر في مقر

<sup>6</sup>- انظمت الجزائر الى هذا العهد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-67 المؤرخ في 16 ماي 1989 (أنظر: الجريدة الرسمية لج، ج د، ش. العدد، 20 المؤرخ في 17 ماي 1989).

<sup>7</sup>- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر، عام 1966.

<sup>8</sup>- عمار عنان، المرجع السابق، ص 36.

<sup>9</sup>- انظمت الجزائر إلى هذا العهد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-67 المؤرخ في 16 ماي 1989 (أنظر: الجريدة الرسمية لج، ج د، ش. العدد، 20 المؤرخ في 17 ماي 1989).

<sup>10</sup>- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر عام 1966.

الأمم المتحدة في نيويورك، في 7 ديسمبر 1953. وبدأ نفاذ الاتفاقية المعدلة يوم 7 جويلية 1955، وهو اليوم الذي بدأ فيه نفاذ التعديلات الواردة في مرفق بروتوكول 7 ديسمبر 1953، طبقاً للمادة الثالثة من البروتوكول<sup>11</sup>.

ب- **اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها**: أقرت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/12/1948، ودخلت حيز النفاذ في 12/01/1951، وصادق عليها 127 دولة، والتي أبرمت عقب الحرب العالمية الثانية، ووفق هذه الاتفاقية يحاكم الأشخاص المتهمين بالإبادة الجماعية في محاكم وطنية مختصة، أو بواسطة المحاكم الدولية الجنائية المختصة التي أقرت الدول الموقعة على إختصاصها في هذا الشأن<sup>12</sup>.

ج- **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**<sup>13</sup>: اعتمدت هذه الاتفاقية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 2106 ألف(د-20) المؤرخ في 21 ديسمبر 1965، ودخلت حيز النفاذ في 04 جانفي 1969، وصادق على هذه الاتفاقية حتى شهر أفريل 2008 ما يعادل 137 دولة<sup>14</sup>.

د- **الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها**: تبنت هذه الاتفاقية الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 30 نوفمبر 1973، ودخلت حيز النفاذ في 18 جويلية 1978<sup>15</sup>.

هـ- **اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة**: أقرت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/12/1984، ودخلت حيز النفاذ في 26/06/1987، وصادق عليها 110 دولة، وتم اعداد مشروع نصها من طرف لجنة حقوق الانسان بناء على تكليف من الجمعية العامة<sup>16</sup>.

و- **اتفاقية الأمم المتحدة لحظر الاختفاء القسري**: أقرت من طرف الجمعية العادية للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2006، بموجب القرار رقم ألف (488)، وساهم في تحضيرها

<sup>11</sup>- إتفاقية منع الرق، والتبوقعت في جنيف يوم 25 سبتمبر 1926، تاريخ بدء النفاذ: 9 مارس 1927، وبدأ نفاذ الاتفاقية المعدلة يوم 7 جويلية 1955.

<sup>12</sup>- محمد محي الدين، ملخص محاضرات في حقوق الإنسان، محاضرات منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2012/2011، الجزائر، ص 55، 54.

<sup>13</sup>- بموجب الأمر رقم 66-348 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، انظمت الجزائر، بتحفظ، لهذه الاتفاقية التي تم نشرها في الجريدة الرسمية - العدد 110 بتاريخ 30 ديسمبر 1966.

<sup>14</sup>- المراجع الأساسية في مجال حقوق الإنسان، أهم الصكوك الدولية و الإقليمية مع الإحالة إلى الجزائر، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، الجزائر، 2012، ص 105.

<sup>15</sup>- إتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، الصادرة في 30 نوفمبر 1973.

<sup>16</sup>- إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة، صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية عام 1989.

مجلس حقوق الإنسان والذي أنشئ سنة 2006، وهي تحظر مطلقا الإختفاء القسري في السلم والحرب<sup>17</sup>.

**2- موثيق خاصة بحماية فئة محددة:** وهي تلك الاتفاقيات التي تقوم بحماية جماعات لها نفس الرابط المشترك بينها مثل:

**أ- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين:** اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين، و عديمي الجنسية يوم 28 جويلية 1951، الذي دعتة الجمعية العامة للأمم المتحدة للإنعقاد بمقتضى قرارها رقم 429(د-5) المؤرخ في 14 ديسمبر 1950، تاريخ النفاذ 22 أبريل 1958، وفقا لأحكام المادة<sup>18</sup>43.

**ب- اتفاقية حقوق الطفل:** اعتمدت من طرف الجمعية العامة بالقرار رقم: 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989، تاريخ النفاذ 2 سبتمبر 1990 وفقا للمادة 49، صادق عليها 192 دولة حتى 21 ماي 2004<sup>19</sup>.

**ج- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة:**<sup>20</sup> اعتمدت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 180/34 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979، وفقا لأحكام المادة 27(1)، تاريخ بدء النفاذ 3 سبتمبر 1981، صادق عليها حتى شهر مارس 2008 مايعادل 185 دولة<sup>21</sup>.

**3- موثيق خاصة تطبق على نطاق زماني أو مكاني محدد:** و من بين هذه الاتفاقيات التي تطبق نطاق زماني أو مكاني محدد نذكر الاتفاقيات المتعلقة بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، منها اتفاقية لاهاي واتفاقيات جنيف الأربعة:

**أ- اتفاقية لاهاي بشأن حقوق وواجبات الدول والأشخاص المحايدين:** المؤرخة في 18 أكتوبر 1907.

**ب- اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان:** المؤرخة في 12 أوت 1949 بجنيف، تاريخ بدء النفاذ 21 أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة<sup>58</sup>.

<sup>17</sup>-إتفاقية الأمم المتحدة لحظر الإختفاء القسري، صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 06 فيفري 2007.

<sup>18</sup>-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والتبتم اعتمادها بتاريخ 28 جويلية 1951.

<sup>19</sup>- انضمت الجزائر بتحفظ إلى هذه الاتفاقية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 92-461 المؤرخ في 19 ديسمبر

1992 ، جريدة رسمية عدد 91 المؤرخ في 23 ديسمبر 1992.

<sup>20</sup>- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، اعتمدت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة

بموجب القرار رقم 180/34 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979.

<sup>21</sup>- بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-51 المؤرخ في 22 جانفي 1996، انضمت الجزائر بتحفظ الى اتفاقية القضاء

على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، (انظر: الجريدة الرسمية- العدد 6 المؤرخ في 24 جانفي 1996).

ج- اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار: المؤرخة في 12 أوت 1949 بجنيف، تاريخ بدء النفاذ 21 أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة 57.

د- اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب: المؤرخة في 12 أوت 1949 بجنيف، تاريخ بدء النفاذ 21 أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة 138.

هـ- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب: المؤرخة في 12 أوت 1949 بجنيف، تاريخ بدء النفاذ 21 أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة 53 (1).

### ثالثا: الاتفاقيات الخاصة الصادرة عن الوكالات الدولية المتخصصة

هناك العديد من الأدوات الدولية الخاصة (نصوص ذات مضمون خاص) تتعلق بحقوق الإنسان تم إقرارها على مستوى الوكالات الدولية المتخصصة ومن أهم هذه المنظمات المتخصصة منظمة العمل الدولية (فرع أول)، منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم والتربية (فرع ثان).

1- منظمة العمل الدولية: تأسست هذه المنظمة في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1919، وتعتبر منظمة العمل الدولية من مصادر حقوق الإنسان من خلال:

- الاتفاقيات الدولية: الاتفاقية رقم 29 الخاصة بإلغاء العمل الإجباري لسنة 1930 والمكملة بالاتفاقية رقم 105 لعام 1957.

- الاتفاقية رقم 87 لسنة 1948 (الحرية النقابية للعمال وأرباب العمل)

- الاتفاقية رقم 97 لسنة 1949 حول الهجرة من أجل العمل.

- الاتفاقية رقم 135 لسنة 1971 الخاصة بممثلي العمال والتسهيلات المقدمة لهم. والعديد من الاتفاقيات والإعلانات الأخرى.

- الإعلانات: (الإعلان الخاص بسياسة الفصل العنصري "الأبارتايد" بجنوب افريقيا 1964).

- التوصيات: (التوصيات المتعلقة بالهجرة من أجل العمل)

### 2: منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم والتربية (UNESCO)

ولقد تم النص على حقوق الإنسان من خلال: (الديباجة، والمادة الأولى)، وكذلك من خلال:

- الاتفاقية الخاصة بمحاربة التمييز في ميدان التعليم 1960.

- الإعلان الخاص بالمبادئ الأساسية بشأن مساهمة وسائل الإعلام في تدعيم السلم والتفاهم الدولي وفي تعزيز حقوق الإنسان ومحاربة العنصرية والفصل العنصري والدعوة إلى الحرب 1978.

- الإعلان العالمي الخاص بالجينات الوراثية الإنسانية وحقوق الإنسان 1997. وغيرها من الاتفاقيات والإعلانات.

#### رابعاً: الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان

وهي تلك المواثيق الإقليمية أو المصادر التي تخاطب نطاقاً إقليمياً محدداً ومجموعة جغرافية خاصة، ويرجع السبب لوضع هذه المصادر إلى رغبة الدول في تأكيد وتكريس المواثيق الدولية واكتسابها إلزاماً إقليمياً، فقد شجع ميثاق منظمة الأمم المتحدة قيام تنظيمات، أو وكالات دولية إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بما ينسجم مع مقاصد منظمة الأمم المتحدة ومبادئها، وقد دعت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة الدول إلى القيام بذلك بإنشاء منظمات إقليمية مناسبة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان. إن نطاق المنظمات الإقليمية تكون فيه النظم والعقليات والإيديولوجيات متقاربة أو متجانسة وهو ما تتطلبه تنمية حقوق الإنسان ومالا تستطيع منظمة الأمم المتحدة أن توفره.

تأكيداً لما ورد في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والأجهزة الرئيسية التابعة لها من خلال سعيها إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على كل الأصعدة دولياً وإقليمياً ومحلياً، تم إنشاء العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي وكان من بين هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (فرع أول)، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (فرع ثان)، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (فرع ثالث)، الميثاق العربي لحقوق الإنسان (فرع رابع).

#### 1- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية: أبرمت عام 1950 تحت

إشراف مجلس أوروبا وضمت ديباجة و66 مادة، حيث أنه وبعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت أوروبا سعيها للقضاء على الحروب والاهتمام بوضع أسس ودعائم حماية حقوق الإنسان، وأنشأت المجلس الأوروبي الذي نص نظامه الموقع عليه في 1949/5/5 في الفقرة الثالثة من ديباجته على أن مبادئ الحرية الفردية والسياسية وسيادة القانون تشكل الديمقراطية الحقيقية، كما ألزمت المادة (3) من النظام الدول الموقعة عليه بالإقرار بسيادة القانون الذي يمارس بموجب كل شخص خاضع للولاية القضائية حقوق الإنسان والحريات العامة.

وفي 1950/11/4 إجتمع وزراء خارجية 15 دولة أوروبية ووقعوا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي دخلت في حيز التنفيذ في 1952،/9/3 وأنشئت بموجبها اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتقتصر الاتفاقية الأوروبية على الحقوق المدنية والسياسية، في حين ينص الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام 1961 على الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وتتعترف الاتفاقية الأوروبية لعام 1950 لكل إنسان يخضع لولاية الدول والأطراف بالحقوق والحريات المحددة بالاتفاقية، وقد أكملت الاتفاقية بعدد من البروتوكولات التي توسع قائمة الحقوق المعترف بها. كما أنشأت الاتفاقية الأوروبية لحقوق إنسان لجنة للتفتيش على مستوى السجون الأوروبية تقوم بإصدار تقارير عن حالة السجون، ومعاملة السجناء فيها لذلك أعتبر أن أصالة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لا تكمن في الحقوق التي تركزها بل في نظام الإشراف على التمتع الفعلي بهذه الحقوق في الدول الأطراف.

**2- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:** تم المصادقة على هذه الاتفاقية في مدينة "سان خوزيه" عاصمة كوستاريكا بتاريخ 22 نوفمبر 1969، والتي دخلت حيز التطبيق في 18 جويلية 1978، وضمت هذه الاتفاقية (ديباجة و 82 مادة)<sup>22</sup>.

**3- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب:** أقر هذا الميثاق مؤتمر القمة الإفريقي الثامن عشر المنعقد في العاصمة الكينية نيروبي في 28 جوان 1981، و دخل حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986 و قد صادقت عليه 45 دولة من مجموع 52 دولة إفريقية، و قد جمع هذا الميثاق كافة فئات الحقوق في سلة واحدة، و علق التمتع بالحقوق المدنية والسياسية على كفالة الحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية<sup>23</sup>.

**4- الميثاق العربي لحقوق الإنسان:** اعتمدت القمة العربية السادسة عشرة لجامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الإنسان في تونس بتاريخ 23 ماي 2004، واعتمد من قبل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في 15 جانفي 2004، وكان تاريخ نفاذه في 24 جانفي 2008.

<sup>22</sup>- عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، ب. ر. ط، دار هومة، الجزائر 2005، ص127.

<sup>23</sup>- انظمت الجزائر دون تحفظ إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بموجب الأمر: 87/06 المؤرخ في 3 فيفري 1987 (الجريدة الرسمية- العدد6- بتاريخ 4 فيفري 1987).

لكن عمليا لم ينشأ هذا الميثاق بعد الأداة التنفيذية اللازمة له على غرار الكثير من المواثيق الدولية، والإقليمية فضلا عن أن هذا الميثاق لم يعط له الاهتمام المناسب من جانب الدول العربية<sup>24</sup>.

### الفرع الثاني: العرف الدولي

يشكل العرف مصدرا للقانون الدولي في الدرجة الثانية، ويعد أيضا مصدرا ثانيا بعد التشريع في القوانين الوطنية وذلك في أغلب القوانين الحديثة بصفة عامة، وذلك بكون قواعده عامة وشاملة وملزمة لجميع الدول .

**أولا- دور العرف الدولي في تشكيل قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان: إن العرف كمصدر رئيسي للقانون الدولي لحقوق الإنسان يتكون من عنصرين : احدهما مادي يتمثل في تكرر سابقة عامة ايجابية أم سلبية ، والأخر معنوي هو توافر الاقتناع التلقائي، يجعل العرف نافذا في النظام القانوني.** (25)

**ثانيا- الطبيعة العرفية لقواعد لقانون الدولي لحقوق الإنسان:** يمكن القول بأن مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان تتميز بأنها ذات طابع عرفي حيث أنه إذا تصرفت الدول على مدى فترة من الزمن بطريقة معينة لأنها ترى بأنها مطالبة للقيام بذلك، فإن هذا السلوك يصبح سلوكا معترفا به كمصدر من مصادر القانون الدولي الملزمة للدول حتى وإن لم يكن مكتوبا في اتفاق معين، وهكذا فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، مثلا ليس معاهدة ملزمة في حد ذاتها ولكن بعض أحكامه تعتبر أحكاما تكتسب طابع القانون الدولي العرفي.

### الفرع الثالث: المبادئ العامة للقانون

هنالك اختلاف في تحديد مفهوم المبادئ العامة للقانون من جانب الفقه حول تفسير وشرح نص المادة : 38 فقرة 03 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، حيث ذهب احد الفقهاء إلى القول بأن : " المبادئ العامة للقانون يمكن التعرف عليها لا تعريفها " (26) .

<sup>24</sup>- انظمت الجزائر دون تحفظ إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان بموجب المرسوم: 06/62 المؤرخ في 11 فيفري 2006(الجريدة الرسمية- العدد39- بتاريخ 15 فيفري 2006).

<sup>25</sup>- كمال زغوم , مصادر القانون الدولي " المعاهدات , العرف "، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004 ، ص 174-175 .

<sup>26</sup>- إدريس فاضلي، الوجيز في فلسفة القانون ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية 2006،ص 59

إن المعنى الذي قصدته المادة المذكورة هو أن تكون تلك المبادئ العامة معترفا بها من الأمم المتمدنة أو المتحضرة، واعتراف الأمم المتمدنة بهذه المبادئ القانونية العامة مرتبط بأحكام المادة 09 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الخاصة بتمثيل النظم القانونية الكبرى في العالم عند تشكيل هيئة المحكمة<sup>(27)</sup>. وبشأن "القانون" في هذا الصدد يوجد اختلاف حول مفهومه فهناك من قصد به القانون الداخلي أي المبادئ العامة المستمدة منه، والعكس أي ان هناك من قصد به المبادئ العامة المستمدة من القانون الدولي<sup>(28)</sup>.

كما أن المبادئ العامة للقانون توجد في بعض الأحيان ضمنا قبل إبرام الاتفاقية كتعبير عن عرف دولي وبناء على ذلك يمكن القول أن المبادئ وجدت قبل أن يوجد القانون، وأنها تحكم القانون قبل تدوينه، وتشير إليها الاتفاقيات صراحة في بعض الأحيان سواء في الديباجة أو في المتن<sup>(29)</sup>.

وتمثل المبادئ العامة للقانون كمصدر الحد الأدنى من النزعة الإنسانية وتحظى بالقبول حتى في الدول التي لا تكون أطرافا في الاتفاقيات لأنها تعبر عن العرف السائد لدى الشعوب<sup>(30)</sup>.

### **المطلب الثاني: المصادر الاحتياطية للقانون الدولي لحقوق الإنسان**

إضافة إلى المصادر الرسمية للقانون الدولي الإنساني، توجد له مصادر احتياطية يستلهم منها أحكامه وقواعده مما يتلاءم مع طبيعته الخاصة نستعرضها ضمن الفروع التالية:

#### **الفرع الأول: أحكام المحاكم**

تكتسي أحكام المحاكم أهمية كبيرة، من حيث أنها تعد مصدر هاما من مصادر القانون الدولي، وذلك حسب نص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فيأنس إليها القضاة والخصوم، ويستترشدون بها من أجل الوصول إلى القواعد القانونية التي لم يأتى ذكرها في المعاهدات، أو العرف، أو المبادئ العامة للقانون.

<sup>27</sup>- عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان. الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص ، 18،19 .

<sup>28</sup>- محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، الطبعة السابعة 2005 ، ص 158 وما بعدها .

<sup>29</sup>- عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولي الإنساني، مصادره، مبادئه، وأهم قواعده. دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2008، ص 89 .

<sup>30</sup>- محمد فهد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 60 .

فإذا كان نص المادة 38 نصا عاما، لم يحدد المحاكم فإن الفقه الدولي اعتبر المقصود بذلك هو المحاكم الدولية وليست الداخلية، فهذه الأخيرة لا تصل إلى أن تكون مصدرا للقانون الدولي بمعنى إلزام الدول مباشرة بما جاء فيها، ومع ذلك فإنها يمكن أن تقدم دليلا، أو سابقة لتكوين قاعدة عرفية دولية .

وإذا كانت الأحكام الدولية لا تلزم إلا أطرافها، فإنها تساهم في تكوين ما يسمى بالسوابق القضائية ، التي تلتزم بها الدول بل والمحكمة الدولية ذاتها (31). وهو الحال بالنسبة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث يعتمد في تكوين قواعده على أحكام المحاكم، فقد ساهمت كل من المحاكم الداخلية، أو الدولية التي قامت بالتصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة وقت السلم ووقت الحرب.

**أولا: اللجوء إلى محكمة العدل الدولية:** يجب الإشارة هنا إلى أن هناك اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان تحتوي على إمكانية عرض أي نزاع بين أطرافها حول تفسير الاتفاقية أو تنفيذها على محكمة العدل الدولية عندما لا تتوصل إلى حل بطرق أخرى أو بالتفاوض. ومن الأمثلة على تلك الاتفاقيات نسرذ اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص والاتجار بالدعارة لسنة 1949 (المادة 22) والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1950 (المادة 38) والبروتوكول المتعلق باتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم لسنة 1962 (المادة 25).

كما نجد اتفاقات تنص على إحالة النزاع إلى التحكيم قبل اللجوء إلى المحكمة مثلما جاء في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 29)، التي تنص أيضا على أنه إذا تعذر على الطرفين تنظيم التحكيم يحال النزاع إلى محكمة العدل الدولية بناءً على طلب أي منهما وفقا للنظام الأساسي للمحكمة<sup>32</sup>.

**ثانيا: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:** وهي هيئة من الهيئات القضائية تتكفل بالنظر في القضايا المحالة إليها من طرف اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان.

تتألف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من عدد من الأعضاء مساو لعدد الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، على أن لا تضم أكثر من قاض واحد من دولة واحدة، وينتخب القضاة من طرف البرلمان الأوروبي بأغلبية الأصوات من قائمة مرشحين يقدمها أعضاء مجلس أوروبا. ويكون لكل دولة ترشيح ثلاثة قضاة يكون اثنان منهم على الأقل، من رعاياها. وينتخب القضاة لعهدة تدوم 9 سنوات، ويتجدد انتخاب نصفهم

31- سعيد سالم الجويلي، المرجع السابق، ص 211 .

32- ظريف عبد الله، حماية حقوق الإنسان وآلياتها الدولية والإقليمية، المرجع السابق، ص18.

كل ثلاث سنوات. وهؤلاء القضاة لا يعملون بصفتهم ممثلين لحكوماتهم بل بصفتهم الشخصية.

تشمل اختصاصات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كل الدعاوى المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية (م1/45).

**ثالثا: المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان:** تتكون المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان من 7 قضاة من رعايا الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية. وينتخب القضاة عن طريق الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للدول الأطراف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان داخل الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية. ويكون ذلك الانتخاب من قائمة بأسماء مرشحين تقترحها الدول الأعضاء. لكل دولة أن تقترح ثلاثة مرشحين كحد أقصى من مواطنيها أو من مواطني دولة أخرى عضو في منظمة الدول الأمريكية (م 53 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان)

أما عن عهدة القضاة فهي 6 سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة فقط. ونلاحظ أولا فيما يتعلق باختصاص المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان أن ذلك الاختصاص اختياري، أي أن على الدول الأعضاء أن تعلن عن قبولها لاختصاص تلك المحكمة أما إذا لم تعلن فلن يكون ذلك الاختصاص.

ويشمل اختصاص المحكمة كل المسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق أحكام الاتفاقية. هذا ويمكن أن يكون اختصاص المحكمة جزئيا يقتصر على بعض القضايا أو لمدة محددة فقط. إذ يمكن إصدار الإعلان بقبول اختصاص المحكمة دون قيد أو شرط أو وضع شروط على ذلك الاختصاص. أي وقف ذلك على شرط المعاملة بالمثل أو لمدة معينة أو لقضايا معينة، هذا وتكون أحكام المحكمة نهائية غير قابلة للاستئناف<sup>33</sup>.

**رابعا: المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:** نشأت هذه المحكمة بمقتضى البروتوكول الذي أقره مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية في دورته الرابعة والثلاثين المنعقدة في بوركينافاسو في 8-10 جوان 1998 ووقعت عليه ثلاثون دولة، ثم ورد النص عليه في المادتين 5 – 18 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع في لومي في 11 جويلية 2000.

**1-تشكيل المحكمة:** تتكون المحكمة من إحدى عشرة قاضيا من مواطني الدول الأعضاء في المنظمة يتم انتخابهم وفقا لكفاءتهم الشخصية من بين القانونيين ذوي الصفات الخلقية العالية والمشهود لهم بالخبرة العملية أو القضائية، أو العلمية في مجال حقوق الإنسان .

<sup>33</sup> - عبد العزيز قادري، المرجع نفسه، ص184،183.

**2- اختصاصات المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:** تتمتع هذه المحكمة بعدة اختصاصات وهي:

أ- إبداء الرأي في أي مسألة قانونية متعلقة بالميثاق، أو أي وثيقة أخرى تتعلق بحقوق الإنسان ، وذلك بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، أو بناء على طلب المنظمة أو إحدى هيئاتها، أو أي منظمة إفريقية معترف بها من جانب منظمة الاتحاد الإفريقي وذلك بشرط أن لا تكون قد سبق فحصها بواسطة اللجنة.

ب- النظر في القضايا التي يرفعها إليها كل من لجنة حقوق الإنسان ، الدولة العضو التي قدمت الشكوى للجنة، الدولة العضو التي قدمت الشكوى ضدها إلى اللجنة، الدولة العضو التي يكون أحد مواطنيها ضحية انتهاك حقوق الإنسان، أو المنظمات الدولية الحكومية الإفريقية<sup>34</sup>.

ويمكن للمحكمة أن تسمح للمنظمات غير الحكومية التي اكتسبت صفة المراقب أمام اللجنة وكذلك الأفراد بأن يقدموا دعاوى مباشرة أمام المحكمة طبقاً لنص الفقرة السادسة من المادة 34: من البروتوكول.

ويمكن عقد جلسات المحكمة في إقليم أية دولة عضو في المنظمة إذا ما رأت أغلبية المحكمة ذلك وبشرط الموافقة المسبقة للدولة المعنية.

وتصدر المحكمة أحكامها بالأغلبية ، وتكون نهائية ولا تخضع للاستئناف، وان كان يمكن أن تعيد النظر في قرارها على ضوء دليل جديد وفقاً لقواعد إجراءاتها<sup>35</sup>.

**خامساً: المحكمة العربية لحقوق الإنسان:** سنبدأ في حديثنا عن هذه المحكمة بتشكيلها قبل الحديث عن اختصاصاتها.

**1- تشكيل المحكمة العربية لحقوق الإنسان:** تتكون المحكمة العربية لحقوق الإنسان من 7 قضاة يجري انتخابهم من قائمة من الأشخاص الذين ترشح كل دولة شخصين منهم وترشح نقابات المحامين شخصاً ثالثاً منهم. ويجري انتخاب القضاة من بين أولئك المترشحين عن طريق الاقتراع السري. أما عن مدة ولاية هؤلاء القضاة فهي 6 سنوات قابلة للتجديد. (م 57)

**2- اختصاصات المحكمة العربية لحقوق الإنسان:**

تتمثل اختصاصات المحكمة في النظر في شكاوى الأشخاص التي تحيلها عليها اللجنة بعد أن يتعذر عليها حلها.

34 - محمد نعيم علوه، المرجع السابق، ص264، 265، 266 .

35 - الشافعي محمد بشير، المرجع السابق، ص328 - 331.

وهكذا لا يكون من الممكن للأفراد أن يرفعوا شكاوهم مباشرة إلى المحكمة، بل يكون على أولئك الأفراد تقديم شكاوهم إلى اللجنة حتى يكون لهذه الأخيرة أن تحيل القضية على المحكمة عندما يستعصى عليها الحل<sup>36</sup>.

### الفرع الثاني: آراء الفقهاء

تمثل آراء الفقهاء إحدى المصادر الاحتياطية للقانون الدولي العام، وبالتالي فهي من المصادر الاحتياطية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والتي كان لها دور بارز في الوصول بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان للحال الذي هو عليه الآن. يلعب الفقه، دورا هاما في القانون الدولي، وذلك عن طريق مساهمة فقهاء القانون الدولي العام في التعريف بالقواعد الدولية، وخاصة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، بتحديد مضمونها ومداهها، إذ يقومون بتفسير النصوص الغامضة من معاهدات، وإبراز ما أقره العرف من أحكام وذلك بالتعليق عليها وبيان أوجه الثبات أو التطور الذي يقترن بها، فدوره ينحصر في مجرد صياغة القواعد لا خلقها. إذ تظهر أهمية الفقه الدولي بالنظر إلى افتقاد وجود السلطات الدولية الكفيلة بتطبيق، وتفسير القواعد الدولية.

### الفرع الثالث: قرارات المنظمات الدولية

أصبحت المنظمات الدولية عامة سمة مميزة للمجتمع الدولي في وضعه الراهن، ولها مكانتها في كافة مناحي الحياة الدولية، فلا غرابة إذا أن تعتبر القرارات الدولية الصادرة عن تلك المنظمات منبعا إضافيا ومثريا لقواعد القانون الدولي العام بصفة عامة، ويقصد بالقرار الدولي هنا: ((كل تعبير من جانب المنظمة - يتم على النحو الذي حدده دستورها ومن خلال الإجراءات التي رسمها - عن اتجاه الإرادة الذاتية لها، إلى ترتيب آثار قانونية معينة ومحددة سواء على سبيل الإلزام أو التوصية)). ونعني بذلك القرارات ذات الطبيعة القاعدية، وليس التي تعبر عن مجرد آراء أو مواقف محددة (مفتقرة للصبغة القاعدية)، فهذه الأخيرة ليست بمصدر لقواعد القانون الدولي العام<sup>(37)</sup>. فإذا كان نص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لم ينص على قرارات المنظمات الدولية كمصدر للقاعدة القانونية الدولية، إلا أن فقهاء الدول النامية يرون في تلك القرارات مصدرا من مصادر القانون الدولي وهو ما استقر عليه الفقه الدولي حاليا، بأن المنظمات الدولية تساهم في تكوين قواعد القانون الدولي -

36 - عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص 189-191.

- محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي، المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص 99.

بما في ذلك قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان – بدرجات مختلفة عن طريق تصرفاتها وما تصدره من قرارات (38).

---

- سعيد سالم الجويلي، المرجع السابق، ص 205.38